مجـــلة الـــتربـــوي
JOURNAL OF EDUCATIONAL
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 18

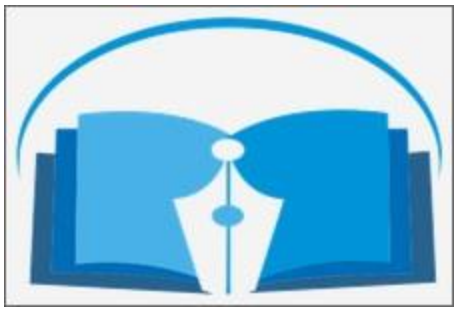

مجلة التربوي
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية
جامعة المرقب

العدد الثامن عشر
يناير 2021م

هيئـــة التحرير

رئيس هيئة التحرير: د. مصطفى المهدي القط
مدير التحرير: د. عطية رمضان الكيلاني
سكرتير المجلة: أ. سالم مصطفى الديب

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
- المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
- كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
- يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
- البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

مجـــلة الـــتربـــوي
JOURNAL OF EDUCATIONAL
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3
معامل التأثير العربي 1.5
العدد 18

من شطـحات ابن مضاء القرطبي
"إنكاره للضمير المستتر في المشتقات العاملة"

د. عبدالله محمد الجعكي
قسم اللغة العربية
كلية التربية/جامعة المرقب

الحمد لله ربّ العالمين، وصلوات الله وسلامه على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

وبعد فإنّه ما من عاقل يمكنه إنكار ما قام به أسلافنا النحاة من جهود جبارة في سبيل إرساء قواعد النحو، وما من مطّلع على تلك القواعد إلا ويجد نفسه يقف مندهشا أمام تلك الضوابط والمصطلحات التي وضعوها لخدمة اللغة، تلك الإبداعات التي لا يمكن أنْ تنتقص منها أقاويل المتقولين، أو ينال منها كيد الكائدين، غير أنّه من سَنن الحياة أنْ يكون لكل عمل نقد ولكل عامل ناقد، ولا ضير إنْ كان النقد من أجل الإثراء والإصلاح، فذلك هو النقد البناء، أما إذا كان النقد دافعه الأهواء والأغراض النفسية فلا يُعدّ نقدا، بل هو هدم للعمل وحرب عليه، وهذا ما كان من أمر ابن مضاء القرطبي في كتابه الرّد على النحاة، ذلك الكتاب الذي كان ثورة ضد النحاة، وبُني في أساسه على هدم نظرية العامل النحوي وما تفرع عنها، وفي هذا البحث أردت أنْ أوضح إحدى المسائل التي انتقد فيها ابن مضاء رأي النحاة، وحاول إبطالها، وهي مسألة **تحمل الأسماء المشتقة العاملة للضمير**، وقد مهدت لهذا البحث بالكلام عن الضمير المستتر من حيث تعريفه وتسمياته وآراء النحاة في كونه متصلا أو منفصلا، ثم أوضحت الانتقادات التي وجهها ابن مضاء للنحاة في هذه المسألة، وقمت بمناقشة تلك الانتقادات، ثم ختمت البحث بخاتمة أوضحت فيها ما توصلت إليه من نتائج، وضمنتها بعض التوصيات.

ـ الضمير المستتر عند الجمهور:

الضمير في عرف النحاة هو الاسم ((الموضوع لتعيين مسماه، مُشعراً بتكلُّمه أو خطابه أو غيبته.))[1]

[1] شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 120.

والضمير المستتر هو الضمير الذي يُستغنى بمعناه عن لفظه[2]، وهو وإنْ لم يظهر في التركيب، إلا أنّه في قوة الملفوظ.

وقسّم النحاة الضمائر المستترة إلى قسمين: واجبة الخفاء، وجائزة الخفاء، وقصدوا بالضمير واجب الخفاء:((الذي لا يزال مستكناً، ولا يُغني عنه ظاهر أو مضمر بارز))[3] ، وقصدوا بجائز الخفاء الضمير((الذي يخلفه ظاهر أو بارز.))[4]

والضمير المستتر حسب رأي النحاة لا يظهر في اللسان العربي أبداً، جائزاً كان أو واجب الخفاء، ولا يكون الضمير المستتر إلا ضمير رفع متصل، فلا يكون ضمير جر ولا ضمير نصب.[5]

واللفظ المتحمل للضمير هو الفعل أو شبهه؛ لأنّ الفعل حدث؛ ولابد لكل حادث من مُحْدِث.

ورأى النحاة أنّ الضمير المستتر يكون متصلا لا منفصلاً، قال ابن جني: ((...، ونحو من ذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له، وبينه إذا كان له لفظ .))[6] ، ونصَّ سيبويه على أنّ الضمير المستتر مُنَزَّل منزلة الضمير المتصل البارز حيث قال: ((المضمر في النيّة مرفوع، فهو يَجرى مَجرى المضمر الذي يُبيّن علامته في الفعل))[7]

واختلفت تسميات النحاة لهذا الضمير، فعبّر عنه سيبويه بالمضمر الذي ليس له علامة ظاهرة[8]، وسمّاه المبرد ضميراً مستكناً[9]، وسماه الرضي الضمير المستجن[10].

وأجمع النحاة على وجود الضمير المستتر، واعتباره في التركيب، وأنّه لاغنى عنه، وبقي أمرهم على ذلك إلى أنْ ظهر ابن مضاء القرطبي، فهاجمهم مُعترضا على بعض الأصول

---

(2) انظر السابق.
(3) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 120.
(4) السابق: 1/ 121.
(5) انظر: الكتاب: 1/ 246، الأصول: 1/ 143، شرح الرضي على الكافية: 2/ 426.
(6) الخصائص:3 / 20.
(7) الكتاب1 / 246.
(8) انظر الكتاب2/6.
(9) انظر المقتضب: 4/ 3.
(10) انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 3/ 441.

النحوية التي قالوا بها كنظرية العامل النحوي، والعلل، واعترض على ما تفرع عن ذلك كقولهم بالضمير المستتر، واعتراضه هذا على الضمير المستتر هو ما يهمني في هذا البحث، وسأحاول في بحوث لاحقة إنْ شاء الله تعالى التصدي لآراء أخرى يعارض فيها هذا النحوي الفذ القواعد النحوية السائدة.

ـ انتقادات ابن مضاء للنحاة في قولهم بالضمير المستتر:

تناول ابن مضاء الضمير المستتر في كتابه الرد على النحاة، وانتقد القول به، ورفض اعتبار النحويين له، وتصدّى لذلك من خلال ثلاثة مواقع:

ـ الضمير المستتر المرفوع بالاسم المشتق.

ـ الضمير المستتر المرفوع بالاسم الجامد المؤول بالمشتق.

ـ الضمير المستتر المرفوع بالفعل الماضي الواقع خبراً عن مبتدأ مفرد.

وسأخصص هذا البحث لمناقشة الموقع الأول :

الضمير المستتر في المشتقات:

استعرض ابن مضاء استتار الضمائر في أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة، وذلك في قوله: ((...، ومما يجري مجرى هذا المجرى[11] ما يدّعونه من أنّ في أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبّهة بها، وما يجري مجراها ضمائر مرتفعة بها، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة.))[12]

ثم أورد حجتين احتج بهما النحاة لاستتار هذا الضمير في المشتقات، وهما:

ـ أنّ هذه المشتقات ترفع الأسماء الظاهرة؛ فإذا رفعت الظاهر؛ فالمضمر أولى أن ترفعه.

أن هذا الضمير يظهر مع المشتقات حال العطف؛ فإذا ظهر حال العطف ثبت وجوده في غير العطف.

---

(11) قصد بهذا المجرى: إجماعهم على الخطأ، وأنّ ذلك مما يجب تطهير النحو منه. يُفهم ذلك من قولـــه فـــي مســـتهل الفصـــل: ((قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.)) الرد على النحاة: 77.

(12) الرد على النحاة: 88.

فقال مستعرضا الحجة الأولى:

((وقالوا إنّها ترفع الظاهر، فإذا رفعت الظاهر؛ فالمضمر أولى أنْ ترفعه.))[13]

وقال مورداً الحجة الثانية:

((فإنْ قيل: الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع، وذلك عند العطف عليه في قولنا: زيد ضارب هو وبكرٌ عمراً، ...، والنحويون يقولون إنّ هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلاً بضارب، ففاعل ضارب مضمر، وهذا المنطوق به توكيد له، و"بكر" معطوف على الضمير المقدر، لا على البارز.)) [14]

وقد ردّ ابن مضاء حجة النحاة الأولى عن طريقين:

الطريق الأول أنّ احتجاجهم برفع تلك الأسماء للظاهر أو المضمر مبني على قولهم بالعامل النحوي، فبطلت حجتهم ببطلان فكرة العامل على رأيه.

وهذا معنى قوله: ((وقد بَطُل ببطلان العامل أنّها ترفع الظاهر.))[15]

والطريق الثاني أنّه لا فائدة من تقدير ما لا فائدة منه، ولو ظهر في الكلام كان حشوا، وعبر عن ذلك بقوله: ((إذا كان "ضارب" موضوعاً لمعنيين، ليدلّ على الضرب، وعلى فاعل الضرب غير مصرّح به، فإذا قلنا: زيد ضارب عمراً، فـــ "ضارب" يدلّ على الفاعل غير مصرّح باسمه، و"زيد" يدلّ على اسمه، فيا ليت شعري ! ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر كان فضلاً؟))[16]

مناقشة الباحث لابن مضاء في رده الحجة الأولى:

اتكأ ابن مضاء ــ رحمه الله تعالى ــ في إبطاله حجة النحاة في رفع الأسماء المشتقة الأسماءَ الظاهرة أو المضمرة على أمرين، هما: إبطاله لفكرة العامل النحوي، وأنّه لا فائدة من تقدير ما لو ظهر لكان فضله، ويمكننا مناقشته في هذين الأمرين

---

[13] الرد على النحاة: 88.

[14] نفس المصدر والصفحة.

[15] نفسه.

[16] الرد على النحاة: 88.

الأمر الأول: إبطاله لفكرة العامل النحوي.

استهل ابن مضاء ــ رحمه الله ــ كتابه برفض نظرية العامل، وقال: إنّ النحاة يرون أنّ الرفع والنصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي أو معنوي، واستدلّ على قولهم بنقل نص لسيبويه يقول فيه: ((وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار؛ لأُفرّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ ـــــــ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ـــــــــــ وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه.))[17] ، ثم عقّب على هذا النقل بقوله: ((فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّن الفساد.))[18]، ثم احتج لتأكيد رأيه في عدم وجود عامل لفظي أو معنوي بنص لابن جني، وذلك قوله في الخصائص: ((ومحصول الحديث في العمل من الرفع والنصب والجر و الجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره.))[19]، ثم قال ابن مضاء: ((فأكد المتكلم بنفسه؛ ليرفع الاحتمال.)) [20] ، وله في قول ابن جني " لا لشيء غيره" حديث طويل لا علاقة له بما نحن فيه.

و يتبين لنا من هذا أمران:

الأول إنكار ابن مضاء على النحاة قولهم إنّ العامل هو من يُحدث الإعراب، فما العامل الحقيقي الذي يرفع ويخفض في نظره إلا المتكلم نفسه .

والثاني: تصوره أنّ ابن جني خالف سيبويه، فأنكر أثر العوامل.

وأقول رداً على الأمر الأول إنّه ما من عاقل يشك في أنّ العامل الحقيقي الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم في الحقيقة ما هو إلا المتكلم نفسه، ولكنّ مُراد النحاة بهذه العوامل أنّها ألفاظ أو مواقع، جُعلت كالآت كلما وُجِدت في الكلام وجب على المتكلم أنْ يُعملها، ويتكلم بأثرها، قال الرضي ــ رحمه الله ــ: ((وإنْ كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة.))[21]، وقال في موضع آخر: ((فالمُوجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه

---

(17) الكتاب:1 / 13.

(18) الرد على النحاة: 77.

(19) الخصائص: 1 / 110.

(20) الكتاب:1 / 13.

(21) شرح الرضي على الكافية:1 / 57

المعاني هو المتكلم، لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي المُوجِدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سُمِّيت الآلات عوامل.))[22]

فلا حجة لابن مضاء في إنكاره على النحاة القول بالعوامل؛ لأنّ النحاة لا ينكرون أنّ العامل الحقيقي هو المتكلم، وإنّما أطلقوا على تلك الآلات اسم العوامل اللفظية أو المعنوية من باب الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح .

وأقول رداً على الأمر الثاني: إنّ ابن جني لم يخالف سيبويه في هذا الأمر؛ فابن جني لم ينقل عنه أحد غير ابن مضاء في اقتضابه لذلك النص أنّه أنكر نظرية العامل، وما أراد ابن جني في النص الذي نقله عنه ابن مضاء إلا أنْ يتكلم بالحقيقة التي لا اختلاف فيها، وهي أنّ العامل هو المتكلم بواسطة الآت، سُمِّي بعضها اصطلاحا عوامل لفظية، وسُمِّي بعضها عوامل معنوية، والدليل على ذلك تتمة النص حيث يقول ابن جني بعد الكلام الذي نقله عنه ابن مضاء: ((وإنما قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح.)) [23]

والمتتبع لآراء ابن جني من خلال كتبه، أو ما نُقل عنه لا يجد ما يشير إلى مخالفته للنحاة في هذا الموضوع، ومن أدلة موافقة ابن جني القول بالعامل قوله: ((وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسبَبا عن لفظ يصحبه.))[24]

والأمر الثاني الذي استند عليه ابن مضاء في رد حجة النحاة رفع الأسماء المشتقة الأسماءَ الظاهرة أو المضمرة أنّه لا فائدة من تقدير ما لو ظهر لكان فضلة.

وأقول رداً على ذلك: إنّ التقدير إما أنْ يكون لفائدة معنوية، وذلك إذا قُصد منه إظهار فائدة معنوية ومدلول لا يمكن أن يستفاد إلا عن طريق التقدير، أو أنْ تكون فائدته لفظية يتطلبها الآداء اللفظي الفصيح.

والتقدير في هذه الحالة التي ينكرها ابن مضاء فائدته لفظية؛ لأنّ العرب تستقبح العطف على ضمير الرفع المتصل أو المستتر بدون فصل بضمير منفصل يقع توكيداً للمتصل أو

---

(22) السابق:1 / 72

(23) .الخصائص:1 / 109.

(24) السابق:1 / 110.

المستتر، فالأسلوب العربي الفصيح ينكر نحو قول القائل: زيد ضرب وبكر عمراً، فنحاة البصرة يشترطون الفصل حتى لا يكون الاسم كأنّه عُطف على فعل[25]، فيقولون: زيد ضرب هو وبكرٌ عمراً، ويستدلون على رأيهم بقوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَـــا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّة ﴾[26]، فإظهار الضمير وتقديره هنا ليس فضلا كما قال ابن مضاء، بل أفاد فائدة لفظية، وهي الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

وردَّ ابن مضاء ــ رحمه الله تعالى ــ حجة النحاة الثانية القائلة بظهور الضمير عند العطف عليه من عدة وجوه أُجملها في الآتي:

الوجه الأول: النحاة يرون أنّ إضمار الفاعل المستتر في الصفات لا يكون إلا حال العطف، ويجعلون القليل أصلاً للكثير، فهم يجعلون العطف أصلاً ينبني عليه غير العطف، والعطف قليل في مقابل غير العطف، وعبّر عن ذلك بقوله: ((وقيل إنّ هذا الضمير إنّما يُضمر في حال العطف لا غير، فإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثَمَّ ضمير، ومن أين قِسْتَ حال غير العطف على العطف، وجَعَلْتَ حال العطف على قِلَّتِها أصلاً لغيرها على كثرتها، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه، وإذا لم يعطف لم ينوه.))[27]

الوجه الثاني: قياس حال غير العطف على العطف ظنٌّ، والظنُّ لا يصلح لإثبات شيء مُستغنى عنه، ولا فائدة منه.

ونجد ذلك في قوله: ((وهل قياس هذا على هذا إلا ظن، وكيف يُثبت الظن شيئا مستغنى عنه، لا فائدة للمتكلم فيه.))[28]

الوجه الثالث مما يُبطل هذا القياس أنّ الصفات المشتقة لم يَظهر لها ضمير حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل، فبطل قياسها على الأفعال عند العطف، ونجد ذلك في قوله: ((ويُسقِطُ ظنَّ قياس العطف أنّ هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع، كما

(25) انظر: اللمع : 96، الإنصاف: 2/ 474.
(26) سورة البقرة من الآية 35.
(27) الرد على النحاة: 89.
(28) السابق: 89.

ظهر في الفعل، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني.)) [29]

وأقول رداً على هذه الوجوه:

أما قوله إنّ النحاة يرون أنّ إضمار الفاعل المستتر في الصفات، لا يكون إلا حال العطف فهذا لا يتفق مع إجماع النحاة على تحمل المشتقات العاملة للضمير في كلِّ أحوالها مع العطف أو غيره إلا في الحالات التي منعوا فيها تحمل الصفات للضمير، وإنما هم قالوا إنّ هذا الضمير المستتر يجب توكيده بضمير بارز عند العطف[30].

وأما قوله قياس حال غير العطف على العطف ظن فأراه غير ذلك، فهو قرينة لفظية ثابتة يمكن أن يستدل بها، فوجود الضمير في حالة يعتبر قرينة لفظية يمكن الاستدلال بها على وجوده في الحالة الأخرى، وليس ذلك ظنا.

وأما استدلاله على عدم تحمل المشتقات للضمير بعدم ظهوره معها حال تثنيتها وجمعها كما ظهر مع الفعل، فهو استدلال بعدم النظير، ولكن الصحيح وجود النظير فلنا في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والفعل المضارع المبدوء بالنون نظير في عدم ظهور الضمير حيث لا يظهر معهما الضمير بل يكون فاعلهما مستترا سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا وسواء كان مؤنثا أو مذكرا، فالصفات المشبهة مثلها تتحمل الضمير، ولا يظهر معها. والله تعالى أدرى وأعلم

الخاتمة:

الحمد لله على مَنِّه وتوفيقه، وصلوات الله وسلامه على سيدنا محمد وعترته وآل بيته، أما بعد ففي الختام أسجل بعض النتائج التي توصل إليها البحث، وأوصي زملائي الباحثين ببعض الوصايا أحسبها عند الله خالصة لوجهه الكريم.

---

[29] الرد على النحاة: 89.

[30] انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2/959، 960.

أما ما توصل إليه البحث من نتائج فمنها:

ــ أن ابن مضاء قد حاول إلغاء نظرية العامل النحوي؛ ليس من أجل ذاتها، ولكن لما يتفرع عنها كاستتار الضمائر، والتنازع والاشتغال وغير ذلك من التقديرات.

ــ حاول ابن مضاء باتكائه على رفضه لنظرية العامل أن يرفض تحمل المشتقات للضمائر.

ــ استعمل ابن مضاء دليل عدم النظير ليرفض عدم تحمل المشتقات للضمير فسلطه فيما زعم على عدم ظهور الضمائر مع المشتقات حال تثنيتها وجمعها كما ظهرت مع الأفعال.

ــ حاول ابن مضاء أن يجد من النحاة أنفسهم من يوافقه في إنكار العوامل فنقل نصًا مقتضبا لابن جني يوحي برفضه لنظرية العامل.

ــ وأما ما أوصي به زملائي الباحثين وأساتذة النحو فهو الاطلاع على كل الدراسات التي حاولت في ظاهرها تجديد النحو ككتاب الردعلى النحاة لابن مضاء، وكتاب التطور النحوي للمستشرق براجشتراسر، وكتاب تجديد النحو لشوقي ضيف، وكتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وكتاب في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي، وذلك لتمحيصها والاستفادة مما يمكن أن يستفاد منه فيها والرد على ما يجب الرد عليه منها.

ــ كما أوصي زملائي أن يجددوا في طريقة العرض والأمثلة بما يماشي العصر، وأن يربطوا النحو بالمعنى وأن يبحثوا عن الأسرار الكامنة وراء الظواهر النحوية، وألا يجعلوا دراسة القاعدة غاية، بل يجعلوها وسيلة تؤدي إلى الاستعمال الصحيح للغة راقية فصيحة.

مصادر البحث:

- القرآن الكريم. رواية حفص.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج . تح. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة بيروت .ط. الثالثة 1988.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف . تح. محمد محيي الدين عبد الحميد . دار إحياء التراث العربي.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بن يوسف الحلبي المشهور بناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للط

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني . تح. محمد علي النجار . دار الكتب المصرية 1952.
- شرح التسهيل لابن مالك . تح. عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان . ط. الأولى 1990.
- شرح الرضي على الكافية . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر . منشورات جامعة بنغازي. ط. الثانية 1996..
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر . تح. عبد السلام محمد هارون . دار الجيل بيروت . ط. الأولى .
- اللمع في العربية، تأليف: أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت، 1972
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تح. محمد عبد الخالق عضيمة . ط. الثانية 1979.

مجـــلة الـــتربـــوي
JOURNAL OF EDUCATIONAL
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3
معامل التأثير العربي 1.5
العدد 18

الفهـــــــــــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	بعضُ آراءِ أبي الحَسَنِ الأخفَشِ فِي كِتَابِ التَّنبِيه لابنِ جنِّي	د. علي محمَّد ناجي	20-3
2	إضـــافـــة الشـــيء إلى صـــفتـــه	علي عبد الرحمن أبو منيار الطاهر عمران جبريل	30-21
3	الإعراب في العربية	أ.جمال محمد دية	45-31
4	البيع بالتقسيط وأحكامه العملية المعاصرة	سليمان امحمد بن عمر إبراهيم محمد أبوحرارة	71-46
5	جماليات المعمار السردي للقصة القرآنية دراسة فنية تأصيلية	د.فوزي أبوبكر العيان	97-72
6	تعدّد الوجوه الصَّرفيَّة بين قراءات القرَّاء الثلاث المكمِّلين للعشر في (الأسماء) بسورة الأنعام	د.علي مصباح زلطوم د.فاطمة عبد القادر مخلوف	130-98
7	الإتباع الحركي الرجعي في القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري	نورية صالح على افريج	150-131
8	النقد التطبيقي قراءة في كتاب الموازنة لأبي الحسن الآمدي ت 370 هـــــــــــــ	د. إبراهيم فرج الزائدي	181-151
9	مظاهر الزهو بالشعر عند البحتري	د. مصطفى بشير محمد رمضان	208-182
10	من شطـــحات ابن مضاء القرطبي "إنكاره للضمير المستتر في المشتقات العاملة"	د. عبدالله محمد الجعكي	218-209
11	العطف على التوهم وآراء العلماء فيه	أ. حواء بشير بالنور أ. زينب امحمد أبوراس	229-219
12	الفاعلية الذاتية وعلاقتها بدافع الإنجاز	د. ربيعة عثمان عبد الجليل د. فرج مفتاح العجيل د. حواء بشير أبوسطاش	256-230
13	دور المشـــرف التربـــوي فـــي العمليّة التّعليمية	أ. هنيّة عبد السلام البالوص	285-257
14	واقـــع النظام التربـــوي في ليبيا (دراسة سيسيو تاريخية لواقـــع منظومة التربيـــة في المجتمـــع الليبـــي)	د. الباشير عمران خليفة المريمي	304-286
15	اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة (Post-Traumatic Stress Disorder) (تعريفه – أعراضه – مدى انتشاره)	أ.محمد عطية إسماعيل أ.ميلاد محمد الحضيري	322-305
16	إدمان الانترنت وعلاقته بالعزلة الاجتماعية لدى الشباب	د. احمد على الهادي الحويج	344-323

17	أساليب تطوير الذات والثقة بالنفس في مرحلة المراهقة	أ. سعاد مفتاح مرجان أ. أسماء حامد اعليجة	374-345
18	دور الأسرة في تكوين الاتجاهات النفسية للطفل	أ. أمنة العربي سالم خليفة	407-375
19	الضغوط المهنية وآثرها على الصحة النفسية للمرأة العاملة	د. هاجر علي محمد الصقر أ .إبراهيم خليفة المركز	422-308
20	الذكاء الوجداني كمنبئ للقيادة الناجحة	أ. محي الدين على المبروك	448-423
21	وليام دلتاي و سارتر وإشكالية فهم التاريخ في الفكر الوجودي	د. نورالدين سالم قريبع	465-449
22	تأثير الانترنت المظلم على نمو وتطور التجارة الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علوم الحاسب الآلي وتقنية المعلومات بجامعة بني وليد	د.ميلاد سالم المختار مغراف	482-466
23	التشكيل الاجتماعي للجسد الأنثوي والإجحاف الاجتماعي دراسة أنثروسوسيولوجية لبعض المأثورات والممارسات السلوكية الشعبية للمجتمع الليبي	أ. سعاد علي الرفاعي	505-483
24	دوافع هجرة سكان منطقة تاورغاء الى مدينة طرابلس "مخيم الفلاح نموذجاً"	أ. هناء عمر محمد كازوز	522-506
25	بناء نظام معلوماتي سياحي لإقليم فزان بليبيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	د. امباركة صالح محمد ناجم د. عبدالسلام عبدالرحمن عكاشة	535-523
26	تحليل إتجاهات النمو العمراني لمدينة زليتن بإستخدام التقنيات الجغرافية الحديثة والأساليب الإحصائية	د. فرج مصطفى الهدار	549-536
27	دراسة تصنيفية للفصيلة المركبة ASTERACEAE في مدينة الخمس– ليبيا	نجاة بلعيد محمد الشف	562-550
28	فاعلية النانو تكنولوجي على مناهج العلوم بالتعليم العام	أ. هدى على أحمد التقبى أ. ليلى منصور عطية الغويج	575-563
29	دراسة تأثيرالري بمستويات مختلفة من مياه البحر و شدة الاضاءة على بعض مظاهر نمو وانتاجية نبات القمح Triticum aestivum	د. سعاد محمد السريتي	595-576
30	دراسة لبعض الخصائص الكيميائية والكشف عن التنوع الفطري للتربة في مدينة مسلاتة	مبروكة حامد سالم منصور ابتسام الرفاعي سالمة الامين محمد انديشة	609-596

626–610	أ.علي فرج ابوسليانة أ.اسماء علي ابوشويكة د.ميلود الصيد الشافعي أ.محمد عاشورسويلم	عرض لأهم الأمراض البكتيرية المشتركة التي تنتقل من الأسماك للإنسان	31
633–627	Dr. Younis Muftah Al-zaedi Fathi Salem Hadoud	HYPOGLYCEMIC PROPERTY OF GARLIC AND THE PROTECTIVE EFFECTS ON TYPE-2 DIABETES MELLITUS: A REVIEW	32
638–634	Tyeeb Farag Hessian, Jamela Saad Mohamed Muheddin Rteba	EFFECT OF VARIOUS INTEGRATED WEED MANAGEMENTS ON WEED DENSITIES AT ELWASEETA RAINFED CONDITIONS	33
649–639	نعيمة محمد الشريف	تنقية البروتينات المفرزة Esx H و Esx G لبكتيريا السل Mycobacterium tuberculosis	34
658–650	Osama Milad Mahdi Elgutt Ali Salem Faraj Edalim	EVALUATION THE CAUSES OF THE DIABETES MILLETS AMONG PATIENTS IN THE AL KHUMS DIABETES CENTER	35
665–659	Amal Abdulsalam Shamila Fatma Mustafa Omiman Soad Muftah Abdurahman	A RESULT ON A COMMON FIXED POINT THEOREM FOR SEMI-COMPATIBLE AND RECIPROCAL CONTINUOUS MAPS IN FUZZY METRIC SPACE	36
670–666	Ebtisam Ali Eljamal	CERTAIN CLASS OF GENERALIZED CLOSE TO CONVEX FUNCTIONS PRESERVING INTEGRAL OPERATOR	37
676–671	N.S.Abdanabi Amal El-Aloul Ashraf Alhanafi	COMPACTNESS MODULO IN FIBREWISE IDEAL TOPOLOGICAL SPACE	38
685–677	Mohammed Ebraheem Attaweel Abdulah Matug Lahwal	ON SOLVING NONLINEAR VOLTERRA INTEGRAL EQUATIONS OF THE FIRST KIND USING MAHGOUB TRANSFORM	39
693–686	A. H. EL-Rifae Z. A. Abusutash	CHAOTIC BIFURCATIONS OF DISCRETE DYNAMIC SYSTEMS WITH A COMPLEX VARIABLE	40
704–694	Aisha Ajwely Khaled	ON THE FEKETE-SZEGö THEOREM FOR THE GENERLIZED OWA-SRIVASTAVA OPERATOR	41
715–705	K. A. E. Alurrfi Mohamed O. M. Elmrid Ali B. Almalul Suad H. O. Aljahawi Salem M. A. Zyaina	EXACT TRAVELING WAVE SOLUTIONS FOR TWO HIGHER ORDER NONLINEAR PDES IN MATHEMATICAL PHYSICS USING THE GENERALIZED RICCATI EQUATION MAPPING METHOD	42
724–716	Hana wanis Elfallah	EVALUATION OF PROBIOTIC BACTERIA ISOLATED FROM PHARMACEUTICAL SACHET AGAINST URINE SAMPLE BACTERIA	43

738–725	Dr.Mohamed K. Zambri Dr.Ali R. Elkais Eng. Ibrahim R. Musbah	DETERMINATION OF THE ACTUAL BURNING EFFICIENCY OF CYCLONES IN CEMENT INDUSTRY LEBDA CEMENT PLANT AS CASE STUDY	44
750–739	Dr. Dawi Muftah Ageel	DETERMINE THE RELATIONSHIP BETWEEN NDVI AND NDWI INDICATES USING SENTINEL-2A TECHNIQUES IN KHUOMS CITY, LIBYA	45
769–751	أ. ابراهيم عثمان الصابري	ILLEGAL IMMIGRATION TO EU FROM AFRICA USING LIBYA AS TRANSIT COUNTRY	46
783–770	Dr. Ragb O. M. Saleh	A REVIEW AND CRITIQUE: WELL-KNOWN REACTIVE ROUTING PROTOCOLS IN MANET	47
788–784	Salem Mustafa aldeep Aimen Abdalsalam Kleeb Saad Mohamed Lafi	THE ROLE THAT INFORMATION TECHNOLOGY PLAYS IN THE DEVELOPMENT OF SOCIETY (Analytical study inside Faculty of Education)	48
796–789	أ. سميرة مفتاح احميد	AN ANALYSIS OF THE COMMON ERRORS AND ERRORS' TYPES IN THE WRITING OF LIBYAN UNIVERSITY STUDENTS	49
806–797	Najat Mohammed Jaber Aisha Mohammed Ageal	THE PROBLEMS OF SPELLING ERRORS AMONG FRESHMEN IN THE FACULTY OF EDUCATION AT ELMERGIB UNIVERSITY	50
813–807	Hisham mohammed Alshareef Aisha mohammed Elfagaeh Milad Ali Abdoalsmee	STUDENTS' ATTITUDES AND BEHAVIOURS TOWARDS USING PLEASURE READING IN ESL SETTINGS	51
814	**الفهرس**		52